IRAQI Academic Scientific Journals
العراقية المجلات الأكاديمية العلمية
Journal Homepage: http://jhcs.tu.edu.iq
Journal of historical and cultural studies
ISSN:2073-1116(Print) – E- ISSN: 2663-8819(Online)
JHCS

[1] **Prepared by:**
M.Dr. Aedan Shabib Salim AL- Sabahy
Open Educational College / Kirkuk Governorate Center

KEY WORDS:
Ershad, oil, Kirkuk, strike, Iraq

ARTICLE HISTORY:
Received:
Accepted:
Available online: تشرين الثاني/2020

Journal of historical and cultural studies (JHCS)

ABSTRACT The position of the Government of Arshad Al-Omari on the strike of kirkuk oil workers (Kaorbagi) in 1946 Documentary study

Arshad al-Omari is one of the controversial figures who has ruled Iraq in recent history, taking advantage of the contradictions after World War II, between increasing democratic freedoms, devolving power to govern and fighting political parties, especially after the blessing of the guardian Abdul Ilah.

The strikes of the working class in most industrial sectors in Iraq were the biggest challenge of the Government of Arshad Al-Omari, especially the strike of kirkuk oil workers to increase the size of the gap between the ruling authority and the Iraqi Oil Company towards workers in Kirkuk, in the implementation of their demands, which boiled down to increasing wages and improving living conditions. The police made a serious mistake by shooting striking workers, and after that the issue of the strike of kirkuk oil workers turned into a national and popular issue, despite the government of Omari investigating and revealing those involved, but their leadership in the direction of the pressures of British politics, disrupted those measures, the political parties were not only exposing the policy of the authority through its press and demanding the detection of the perpetrators and forcing the government to resign, as a result of which Rushed al-Omari was forced to resign and accepted by the guardian under the pressure of labor strikes and movements and political parties.

DOI:

***Corresponding author: E-mail*: Email: qa_kirkuk@yahoo.com / mobile: 07703642960**

موقف حكومة ارشد العمري من إضراب عمال نفط كركوك (كاورباغي) عام1946 دراسة وثائقية

م. د. عيدان شبيب سليم

الكلية التربوية المفتوحة/
مركز محافظة كركوك

الكلمات المفتاحية:

- ارشد،نفط ،كركوك ،اضرب، العراق

معلومات البحث:

تواريخ البحث:
- الاستلام:
- القبول:
- النشر المباشر: تشرين الثاني 2020

الخلاصة:

يُعد ارشد العمري من الشخصيات الجدلية التي حكمت العراق في التاريخ الحديث،إذ استغل التناقضات الحاصلة بعد الحرب العالمية الثانية،مابين زيادة الحريات الديمقراطية وتفويض سلطة الحكم ومحاربة الأحزاب السياسية،وبخاصة بعد مباركة الوصي عبد الإله له،إلا إن قيام الطبقة العاملة باضرابها في اغلب القطاعات الصناعية في العراق التحدي الأكبر لحكومة ارشد العمري لاسيما اضراب عمال نفط كركوك الذي زاد من حجم الهوه مابين السلطة الحاكمة وشركة نفط العراق تجاه العمال في كركوك،في تنفيذ مطالبهم التي تلخصت في زيادة الأجور وتحسين الظروف المعاشية،فلم تستجب الشركة ولا حكومة العمري لهم،مما زاد في حدة اضرابهم بعد تركهم العمل في الشركة،بالمقابل قامت السلطة المحلية في لواء كركوك بحملة من الاعتقالات العشوائية حتى جاء يوم 12 تموز 1946وفي حديقة(كاورباغي)ارتكبت الشرطة خطئاً فادحا بإطلاق النار عل العمال المضربين،مما أدى إلى سقوط عدة قتلى فتحولت قضية اضراب عمال نفط كركوك إلى قضية وطنية وشعبية،رغم قيام حكومة العمري بالتحقيق وكشف المتورطين إلا إن انقيادها باتجاه ضغوط السياسة البريطانية،عطل تلك الإجراءات،فما كان من الأحزاب السياسية الا فضح سياسة السلطة عبر صحافتها والمطالبة بكشف الجناة وإجبار الحكومة على الاستقالة،ونتيجة ذلك اضطر ارشد العمري إلى تقديم استقالة فقبلها الوصي تحت ضغط الإضرابات العمالية والحركات والأحزاب السياسية.

مجلة الدراسات التاريخية والحضارية مجلة الدراسات التاريخية

المقدمة:

مما لاشك فيه ان شركات النفط العاملة في العراق استغلت وخالفت اغلب نصوص الامتياز، بسبب تراخي الحكومات المتعاقبة في العراق،لاسيما ما يخص حقوق العمال العراقيين في العمل في تلك الشركات ومنهم عمال نفط كركوك،الذين كانوا يمنحون أجور زهيدة لا تتناسب وحجم الأعمال التي يقومون بها مع تعرضهم لسياسة الطرد الكيفي بين الحين والأخر،مقابل منح العمال الأجانب وسائل ترفيهية ومبالغ ومكافئات مالية كبيرة على حساب ثروات العراق.

وهنا فضحت الأحزاب السياسة وصحافتها شركات النفط وطالبت السلطات الحكومية بإنصاف العامل العراقي بتلك الشركات،الا إنها لم تكترث لتلك النداءات،ومع تشكيل حكومة ارشد العمري في الأول من حزيران 1946وإصداره قرارات غير مدروسة في منع الصحافة والأحزاب من العمل بشكل رسمي،فان الطبقة العاملة خسرت معها المنبر الوحيد للتعبير عن أرائها و أهدافها،في تلك الأثناء ظهرت أولى صور الإضرابات العمالية لدى عمال نفط كركوك،إذ طالبوا بزيادة أجورهم وتحسين ظروفهم المعاشية أسوة مع أقرانهم الأجانب في شركة نفط العراق،الا إن الشركة رفضت تلك المطالب،فما كان من العمال الا ان تركوا العمل وقاموا باضراب شامل ومفتوح،ونتيجة ذلك طالبت الشركة من حكومة العمري حماية الشركة من أي ردت فعل،وبسبب انضباط العمال وحسن ترتيب إضرابهم الذي دل على تنسيق كبير،أخذت حكومة العمري تشكك به وادعت بان هنالك جهات لم تسميها (الحزب الشيوعي العراقي) وراء هذا الاضراب.

لم تستجب الشركة ولا حكومة العمري لطلبات عمال نفط كركوك، فما كان منهم الا ان رفعوا شعارات منددين بالسلطة وخضوعها لهيمنة الشركة والحكومة البريطانية،بعد ان اتخذوا من حديقة (كاورباغي)مركزا لتجمعاتهم،عندها أرسلت السلطات المحلية قوة كبيرة من الشرطة وحاولت فك

اضرابهم بالطرق السلمية الا إنها لم تنجح ففتحت النار عليهم وسقط عددا من القتلى والجرحى، فتحولت قضية اضرب عمال نفط كركوك إلى قضية جنائية وفشلت حكومة العمري في محاسبة المسؤولين عنها،واستغلت الأحزاب السياسية هذه القضية وراحت تندد بسياسة السلطة الحاكمة وتجتمع دون اكتراث لقرارات العمري وأخذت صحافتها تأجج الرأي العام الداخلي والخارجي وبمساندة كل القطاعات العمالية والشعبية،فما كان من ارشد العمري الا أن قدم استقالته بعد تلبية مطالب عمال نفط كركوك وتعويض القتلى من عمال شركة نفط العراق نفط العراق(كركوك).

اشتمل البحث على أربع محاور رئيسية،تناول المحور الأول منها (تأسيس شركة نفط العراق في كركوك ودور العمال العراقيين فيها)،اما المحور الثاني فانه استعرض قضية(تشكيل حكومة ارشد العمري وعمال نفط كركوك يعلنون اضرابهم) في حين تضمن المحور الثالث(حكومة ارشد العمري تغتال عمال نفط كركوك في حديقة كاورباغي)بينما جاء عنوان المحور الرابع تحت عنوان(موقف الأحزاب السياسية من اضرب عمال نفط كركوك وسقوط حكومة ارشد العمري).

المبحث الأول/ تأسيس شركة نفط العراق في كركوك ودور العمال العراقيين فيها.

1. الجذور التاريخية لشركة نفط العراق.

سعت بريطانيا للسيطرة على نفط العراق منذ القرن التاسع عشر،ووضعت كافة مؤسساتها السياسية والاقتصادية لتحيق هذا الهدف،وبسبب المنافسة الاستعمارية من قبل المصالح الألمانية والأمريكية والشركات العالمية الأخرى على نفط العراق،فأن المصالح البريطانية قطعت الطريق عليها وشكلت في عام 1912 شركة خاصة لاستثمار نفط العراق عرفت بشركة النفط التركية (Turkish Petroleum Company Ltd) (T.P.C)[1]،بعدما اتفقت مع المصالح الألمانية،وفي

عام 1914 اعترفت الحكومة العثمانية بهذه الشركة ومنحتها امتيازاً في أراضي نفط العراق، إلا إن اندلاع الحرب العالمية الأولى(1914-1918) حال دون إتمام الاتفاق[2].

وبنهاية الحرب خضع العراق تحت الاحتلال البريطاني،الذي ما لبث أن شكل حكومة برئاسة فيصل بن الحسين عام1921[3]،فكانت أولى مهام هذه الحكومة تنفيذ أطماع الحكومة البريطانية بنفط العراق،والاعتراف بامتياز شركة النفط التركية،إلا إن الوطنين من رجالات الحكم عارضوا فكرة الامتياز،فما كان من الحكومة البريطانية إلا إن قامت بتهديد الحكومة العراقية بصورة غير مباشرة تحت ما اخذ يعرف بـ(مشكلة الموصل)[4]،ومنح ولاية الموصل إلى الحكومة التركية في حال عدم الاعتراف بشرعية امتياز الحكومة البريطانية بنفط العراق[5]،عندها رضخت الحكومة العراقية وتم منح شركة النفط التركية امتياز نفط أراضي العراق 14 آذار 1925وفق(43) مادة قانونية ولمدة(75) سنة[6]،وبعد البحث والتحري تمكنت الشركة في تشرين الأول 1927من الكشف عن النفط في كركوك وبموقع يقال له(بابا كركر)[7]،وبكميات تجارية كبيرة جداً ومن النوع الخفيف ذات الطلب العالمي عليه، وعلى أثرها قامت الشركة بتحويل مقر أعمالها إلى كركوك بعد أن قامت بإنشاء مجمعات للشركة ومن ثم قامت بتغير اسمها في عام 1929 إلى شركة نفط العراق(Iraq Petroleum Company .I.P.C)[8].

أخذت الشركة تصدر النفط العراقي إلى كافة أنحاء العالم عبر خطوط للأنابيب من كركوك إلى موانئ البحر المتوسط[9]،مما زاد من العوائد والأرباح الطائلة لشركة نفط العراق مقابل مبالغ زهيدة تجنيها الحكومة العراقية،وراحت لشركة توسع من مراكز بحثها عن الآبار المنتجة للنفط في كافة إنحاء العراق بعدما شكلت شركات أخرى مرادفة لها ومنها شركة نفط الموصل في عام 1932 وشركة نفط البصرة عام 1938، وعلى نفس شروط وبنود امتياز نفط العراق[10].

2. دور العامل العراقي في شركة نفط العراق.

اشترطت شركة نفط العراق على الحكومة العراقية في المادة(29) من مقاولة الامتياز ((بأن يكون مستخدمو الشركة في العراق من رعايا الحكومة،أما المديرون والمهندسون والكيماويون والحفارون وملاحظوا العمال والميكانيكيون والكتبة فيمكن استقدامهم من خارج العراق،إذا لم يمكن إيجاد الأشخاص الأكفاء في العراق،على أن تقوم الشركة بتدريب العراقيين في مثل هذه الأعمال))[11]،ولأجل ذلك ومع بداية بحث الشركة عن النفط، فإنها قامت في منتصف عام 1925باستخدام 180 عاملاً عراقياً وزودت الحكومة العراقية بتفاصيل وطبيعة عمل هولاء العمال[12]،مقابل زيادة في عدد العمال الأجانب بعدما وصلت أعداد كبيرة منهم إلى العراق في بداية آذار 1927[13].

وبعدما تمكنت الشركة من اكتشاف النفط في كركوك عتم 1927،فإنها قامت بتعيين عمال كركوك حصراً في عملياتها النفطية،حين طلب مدير حقول الشركة بضرورة سد النقص بسبب غزارة النفط المتدفق وعدم السيطرة عليه[14]،على الرغم من وجود أعداد كبيرة من العمال الأجانب لاسيما من بلاد فارس لكن الشركة وبضغط من الحكومة العراقية عن طريق مندوبها صبيح نشأت في الشركة،الذي كان قد اعد تقريراً شاملاً للحكومة بهذا الخصوص،لكن مدير الحقول أخبره بأن نقص الخبرة هو الذي يجبر الشركة على الاستعانة بالأجانب[15]،وبخاصة أنهم يمنحون أجور عالية جداً وخدمات متميزة ومسكن مريح،مقابل أجور ضئيلة جدا تمنح للعامل العراقي، وعمل شاق يمتد لساعات طويلة وبعد منازلهم عن مواقع العمل،بل أن الشركة تقوم بتخفيض أجورهم بين الحين والأخر،وبسب الحاجة يُجبر العامل العراقي على البقاء،كل ذلك كان تحت علم الحكومة العراقية،مما دفع العمال إلى التوجه إلى الصحافة لفضح ممارسات الشركة وضمان

حقوقهم[16]،ولأجل ذلك وجهت جريدة العراق انتقاداً لاذعاً للحكومة العراقية ووزارة الداخلية بشكل خاص،وقالت((بأن أي شخص بمجرد دخوله إلى أي موقع للشركة فإنه سيجد العامل الهندي والإيراني والأثوري القادم من روسيا،فهل هولاء أرفع من العامل العراقي))[17].

لم تبالي الشركة لهذه التصريحات وادعت بان العامل العراقي لا يمتلك الخبرة الكبيرة في الأعمال الفنية في هذا المجال،لكنها تعتمد عليهم في الأمور البسيطة[18]،وهنا شنت الصحافة هجوماً كبيراً على سياسة الشركة وادعاتها وكشفت زيف تعهداتها ضمن اتفاقية امتياز الشركة، وأعلنت بفضح سياسة الإقصاء وسوء المعاملة للعمال العراقيين لديها[19]،وعلى العكس من ذلك فان الموقف الحكومي اقتصر على مخاطبة الشركة بكل ما ورد في الصحافة،فما كان من الشركة الا أن طالبت أصحاب الصحف بتقديم الأدلة والإثباتات في تقصير الشركة،عندها انتهت هذه القضية دون تقديم شيءً يذكر[20].

أما من ناحية أجور العمل،فان العامل العراقي كان يتقاضى أجورا زهيدة،فحتى عام 1932 كان يمنح مبلغ لا يزيد عن(روبية) واحدة في اليوم مقارنتةً بالمبالغ الضخمة للعامل الأجنبي[21]، لكنها في الوقت نفسه كانت الشركة تمنح الحدادين والنجارين وسائقي الرافعات من العراقيين أجوراً عالية إلى تصل مابين 5-15% من العمال العاديين[22]،بسبب عملهم الشاق وخبرتهم العالية في مجال اختصاصهم،أما في جانب التدريب فلم تقم شركة نفط العراق بأية جهود في تدريب العمال العراقيين حسب ما نصت عليه المادة(29) من مقاولة الامتياز،وعمدت على منع إقامة جهاز نفطي متخصص في العراق،حتى لأولئك الذين نالوا ثقافة جامعية في العراق أو خارجه للتدريب على شؤون النفط،وضلت الشركة تماطل في هذا الجانب على الرغم من مطالبة الحكومة العراقية لها، وتذرعت بحجة عدم قدرتها المالية لتدريب العراقيين،على الرغم من زيادة عوائد الشركة من أرباح بيع نفط العراق،ثم تدخلت وزارة الاقتصاد والمواصلات هذه المرة وألحت على مدراء

الشركة بضرورة تدريب العمال العراقيين لديها،فما كان منها الا إن عرضت مبلغاً مقطوعا من الأموال على الحكومة العراقية لقاء تلقي تعليمهم في المؤسسات والجامعات البريطانية حصراً، على أن لا تتحمل أية نفقات مالية لهولاء العمال،وفي عام 1940 طالبت الحكومة العراقية من الشركة ان تضع خطة عملية لتدريب العمال العراقيين على مختلف الوظائف الفنية التي يشغلها الأجانب،ولمدة معينة من الزمن، الا إن الشركة رفضت ذلك أيضا[23].

كل هذه الأمور والمطالبات المتكررة جعل العمال العراقيين والأحزاب الوطنية ترفض سياسة التهميش والإقصاء التي تتبعها شركة نفط العراق تجاه العمال العراقيين، لاسيما وان الحكومة العراقية وقفت عاجزة في اتخاذ موقف حازم معها في هذا الجانب،على الرغم من تجاوز الشركة لنصوص الاتفاقية،وحصولها على مبالغ ضخمة من ثروات العراق على أساس العوائد المستحقة للشركة،وبدلاً من كسب هولاء العمال راحت الشركة تقلص وتسرح قسم منهم بحجة ضخامة أعدادهم،مما ولد امتعاضاً واسعاً في صفوف العمال بشكل لافت للنظر، لتبدأ صفحة الاعتصام المشروع والوقوف السلمي تجاه سياسة الشركة، الذي ما لبث أن تحول إلى اضرب عمال نفط كركوك بشكل عام في شركة نفط العراق في كركوك.

المبحث الثاني.تشكيل حكومة ارشد العمري وعمال نفط كركوك يعلنون اضرابهم.

أولا. ارشد العمري النشأة والتطور السياسي.

ينحدر ارشد العمري من عائلة موصلية مرموقة،اسمه الكامل ارشد بن حسن زيور بن محمود بن سليمان العمري ولد في مدينة الموصل في 9 نيسان 1888،ودرس في مدرسة الهندسة الملكية في اسطنبول،عين مهندساً في بلدية القسطنطينة في عهد الأتراك،ثم أصبح ضابط ركن خلال الحرب العالمية الأولى،يمتاز ارشد العمري بشخصية كبيرة مابين الهدوء والانفعال،الا انه وكما قيل عنه

انه رجل فعال في مجال السياسة ونال سمعة تشابه سمعة نوري السعيد[24]،أنتخب عضو في البرلمان العراقي عام 1925،وأدى دوراً كبيراً في قضية الموصل لإلحاقها إلى العراق،ويعد مؤسس جمعية الهلال الأحمر العراقية ومدير عام للبريد والبرق،تسنم في عام 1931منصب أمين عام العاصمة بغداد،ثم ما لبث إن أصبح مديراً عاماً للري في عام 1933،وعين وزيراً للاقتصاد والمواصلات في حكومة علي جودت الايوبي في عام 1934، وعمل في عدة جمعيات كالجمعية الخيرية الإسلامية وجمعية الطيران العراقية،كما تسنم عام 1936ادارة البلديات العامة وأمينا عاما للعاصمة مرة أخرى مابين عامي(1936-1944)[25]،وفي عام 1944 عين وزيراً للخارجية ثم وزيراً للدفاع والخارجية في نفس العام،ثم عضو في مجلس الأعيان،وفي إثناء ترأسه لوفد العراق في ((مؤتمر فرانسيسكو)) للتوقيع على ميثاق الأمم المتحدة ، أراد أن يستقيل من منصب وزارة الخارجية،إلا إن رئيس الوزراء أقنعة بالعدول عنه لحين عودته،فقدم استقالته في25 اب 1945[26]،وفي الأول من حزيران 1946 تم تعينه رئيساً للوزراء الا انه ما لبث أن استقال منها في نفس العام،وما إن تشكلت حكومة نوري سعيد حتى أصبح وزيراً للدفاع بين سنتي 1947-1948،وبقي يتنقل بين الوزارات حتى تم تعينه رئيس للوزراء مرة أخرى في عام 1954، ثم أعيد تعينه عضو بمجلس الاعيان حتى الإطاحة بالنظام الملكي في عام 1958،فأقام في اسطنبول وعاد إلى بغداد في عام 1965وتوفي فيها في 6 اب 1978[27].

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية(1939-1945)، وما ألت به من إحداث على المنطقة،فقد ظهرت في العراق تيارات سياسية نتيجة الوعي السياسي،طالبت القوه السياسية الحاكمة بعودة الحياة السياسية والديمقراطية والحريات الفكرية للبلاد وتحسين الأوضاع الداخلية بشكل عام[28]، ولأجل ذلك وجد الأمير عبد الإله الوصي على عرش العراق(1939-1952)بانه من الأفضل أن يعهد

بتشكيل الحكومة إلى شخصية ذات قبول شعبي،ويستطيع من خلالها امتصاص غضب الشعب للأوضاع العامة،وقد وجد في شخصية توفيق السويدي[29]،خير من يمثل تلك المهمة.

شكل توفيق السويدي وزارته في 23 شباط 1946،وبدء بخطوات فعلية في الإصلاح،إذ منح إجازة الأحزاب السياسة لأسباب قيل عنها أن الوضع السياسي يتطلب ذلك[30]،وأذنت للصحف المتوقفة بمعاودة الصدور،فسارعت تلك الصحف بمراقبة إعمال الحكومة وتوجيهها نحو العمل بأساليب الديمقراطية في التعامل مع الأحداث والوقائع في العراق،إلا إن ذلك لم يرق الحكومة ويبدوا أنها اخافتها إلى حداً ما،فما كان من حكومة توفيق السويدي إلا إن أعلنت استقالتها في 30 مايس 1946[31]،ولا يخفي السويدي في مذكراته من مؤامرات كبيرة للايقاء به من شخصيات حكومية متنفذة،لاسميا الوصي عبد الإله،كما انه اتهم ارشد العمري إذ قال في معرض حديثة لتقديم التهنئة له((....إنني أجد نفسي في حضور المتآمرين،يتقبلون تهاني الناس باسم رئيس الوزراء على النجاح الذي أصابهم))[32].

كان الوصي عبد الإله ساخطاً على الخطوات التي قام بها توفيق السويدي من زيادة الحريات وقضية إجازة الأحزاب السياسية،التي أخذت تطالب بإجراءات عملية في البلاد بعد الحرب العالمية الثانية،ومنها تصفية شركات النفط العاملة وتحرير العراق من سيطرتها[33]،مما أثار من تخوف السلطة والوصي تحديداً،فأراد توجيه ضربة للأحزاب عن طريق إرجاع سلطة الدولة في مراقبة وتحجيم هذه الأحزاب،فاختار ارشد العمري في تنفيذ أهدافه وفق تلك المرحلة[34]،لاسيما وان العمري قد نفذ مؤامرة إسقاط حكومة السويدي،وعلى أثرها عهد الوصي إليه بتأليف الوزارة ورئاستها،فتم ذلك في 1وحزيران 1946[35]،وشرع العمري بتنفيذ سياسته غير المدروسة في معالجة تلك الأوضاع،إذ قام بحملة واسعة من الإجراءات شملت فصل المئات من الطلاب وموظفين الدولة وإحداث تغيرات بين رجالات الإدارة مع زيادة قمع الأحزاب والصحافة[36]،بل أنها شملت حتى نقابات العمال،التي كانت ترعى مصالح وحقوق العمال العراقيين[37]، وقد صرح العمري بأن حكومته انتقالية حيادية

جاءت لغرض تامين المصلحة العامة، لكنها كانت تخفي في طياتها تصفية الأحزاب والحريات ولاسيما الصحافة[38].

ضمت حكومة العمري مجموعة من الوزراء ذو كفاءات عالية،وان ستة منهم شغلوا المناصب الوزارية للمرة الأولى،إلا إن العمري وبشخصيته القوية تمكن من السيطرة على جماعته من الوزراء بامتياز،وكان أكثر صراحة في معالجة الأوضاع الداخلية، وأكد على ضرورة استخدام القوه والهمة العالية المطلوبة في حل كل المشاكل[39]،وهذا ما أكده اغلب السياسيين الذين عاصروه،لاسيما محمد حديد الذي يرى في شخصية ارشد العمري بأنه ((انفعالي وقوبلت حكومته بشيء من الحرص والتحفظ))[40].

وفي الوقت الذي كان العراق يغالب أثار الحروب ونتائجها الاقتصادية والاجتماعية،برزت على مسرح الأحداث تطورات سياسية خارجية انعكست على العراق بشكل أساس في حكومة ارشد العمري،إذ صدر قرار من لجنة التحقيق(الانكلو-أمريكي)الخاصة بمصير اليهود في العالم،بعدما زارت اغلب دول بما فيها العراق في 16 آذار 1946،وأعلنت في تقريرها النهائي بضرورة فتح باب الهجرة لليهود إلى فلسطين بشكل قانوني[41]،وعلى إثرها دعت الأحزاب السياسية العراقية إلى الاضراب العام ضد هذا القرار،إلا إن الحزب الشيوعي طالب بإقامة التظاهرات العامة للتأثير على حكومة ارشد العمري،عبر صحافته ومنظمة((عصبة مكافحة الصهيونية))[42]،التي خرجت في 28 حزيران 1946 بتلك المظاهرات،مما أدى إلى استخدام السلاح فيها من قبل الشرطة وسقوط ضحايا،فكانت هذه أول تجربة لحكومة العمري في إدارة الأحداث التي انعكست على كل الاضرابات في القطاعات الصناعية في العراق[43].

ثانياً.المراحل الأولى لإضراب عمال نفط كركوك.

مما لاشك فيه إن الحزب الشيوعي العراقي أدى دوراً كبيراً في تأجيج العمال العراقيين في المطالبة بحقوقهم لدى الشركات الأجنبية العاملة فيه، لاسيما بين عمال شركة نفط العراق في كركوك،إذ كان يقوم توعية العمال سياسيا وطبقيا ويوزع لهم سرا مطبوعات الحزب[44]،وبخاصة من قبل حنا الياس وحكمان فارس الربيعي أعضاء الحزب داخل الشركة في كركوك واللذان أديا دورا كبيراً في حث العمال على المطالبة بحقوقهم في تأسيس نقابة أو لجنة لهم في الشركة منذ بداية حزيران 1946[45].

وقد كشفت بعض المصادر وعلى لسان حكمت فارس بان الاضراب قد تم التخطيط له قبل ستة أشهر،وان الحزب الشيوعي كان يقوم بتوعية العمال وحثهم على المطالبة بالامتيازات التي يحصل عليها عمال أوربا والدول الاشتراكية[46]،ولأجل ذلك تحرك العمال في 8 حزيران 1946 وسلموا إدارة الشركة كتب تحمل في طياتها أسلوب التهديد،تتضمن استيائهم من عدم مساواتهم مع أقرانهم العاملين في شركات النفط في فلسطين وسوريا في منح المخصصات والإكراميات،كما ندد العمال بسياسة بريطانيا وشركاتها العاملة في العراق،ولم تخفي هذه الكتب موالاتها ودعمها لـ(روسيا)،عندها شعر مدير الشركة صعوبة الموقف واتصل بمدير شرطة لواء كركوك وطالبه بتأسيس مخفر للشرطة في مقر الشركة للحفاظ على الامن والممتلكات[47]،وفي 13 حزيران قدم عمال نفط كركوك طلبات إلى إدارة شركة نفط العراق وهي تحمل عبارات الإنذار في حالة عدم تلبيتها،وتلخصت تلك الطلبات مابين زيادة أجور العمال بنسب وساعات العمل،مع زيادة الأجور الإضافية في كل ساعة،ومنحهم إكرامية الحرب أسوة بعمال حيفا وعبادان،وتهيئة وسائل النقل على حساب الشركة من والى مساكن العمال،والمباشرة بتهيئة مساكن حديثة للعمال ولحين توفرها تدفع الشركة مبالغ بدل سكن،وصرف وقود(نفط)مجاني،فضلاً عن السماح لهم بتأسيس نقابة تحمي حقوقهم وتدافع عنهم[48]،وحدد العمال يوم 30 حزيران 1946موعداً نهائياً لتنفذ وموافقة الشركة،فتعهدت الشركة بتلبية مطالب العمال لاسيما المعتدلة منها،واتصل مدير الشركة بمتصرف اللواء ولخص له الأوضاع بشكل تفصيلي،بعدما اتصل العمال بالمتصرف وعرضوا عليهم مطالبهم، إلا إن الشركة أخذت تماطل في تلبية مطالب عمال نفط كركوك بحجة إن الأمر متروك بإدارة ومقر الشركة في لندن[49]،عندها اقتنع عمال نفط كركوك إن الاضراب هو الحل الوحيد لإجبار الشركة على تلبية وتنفيذ حقوقهم بعد أن اخذ صبرهم ينفذ،فقرروا القيام باضرابهم في 3 تموز 1946،تاركين العمل في شركة النفط،مما اجبر مدير الشركة إلى الاتصال بمتصرف اللواء واخبره عن حالة العمال وما آلت إليه من احداث خطيرة تنذر بقيام العمال بإضراب عام وتهديد الامن والممتلكات العامة،فأسرع وكيل المتصرف(صديق القادري) مع وكيل الشرطة المعاون(سعيد عبد الغني)إلى الشركة واتصلا بممثلي العمال المضربين، وقاما بتحذيرهم من مغبة الاضراب والإخلال بالامن وطالبوهم بالعدول عن الخطوات التصعيدية وان المفاوضات جارية مع الشركة لتحقيق مطالبهم لكن عليهم في لبدء العودة إلى أعمالهم[50]،إلا إن العمال المضربين أصروا على مطالبهم ولم يكترثوا لتهديد الشرطة،إذ خرج ما يقارب من (3000) عامل في صباح 4

تموز 1946 بتظاهرة سلمية في شوارع كركوك سارت أمام بناية المتصرفية برفقة الشرطة المحلية للمحافظة على سلميتها،وقد قابل متصرف اللواء ممثلي الاضراب وبين لهم بان المفاوضات جارية مع الشركة لتحقيق مطالبهم المشروعة، ويجب عليهم إنهاء إضرابهم والعودة إلى العمل،وفي اليوم نفسه أرسلت الشرطة دوريات إلى مخارج بلدة كركوك المؤدية إلى مقر الشركة ومحلاتها،فشاهدت عدداً من نشطاء العمال المضربين عددهم(11) يحاولون منع العمال من الوصول إلى أماكن عملهم فتم القبض عليهم وتوقيفهم[51].

أخذت حكومة ارشد العمري تراقب تطور إضراب عمال نفط كركوك بحذر شديد وتتابع تفاصيله بدقة مع متصرفية اللواء،لاسيما بعد اعتقال بعض زعماء الاضراب، إلا إن ذلك لم يثني إرادة العمال،ففي صباح يوم 5 تموز 1946عاد العمال إلى الاضراب،وتجمعوا في محل أو مكان يقال له((كاورباغي))[52]،وهو بستان كبير يقع خارج لمدينة،وأصبح المقر العام أو(المنتدى) للعمال المضربين وتعقد فيه اجتماعات العمال مع ممثلي الحكومة والشركة،وعليه لم يتم حسم مطالب العمال ولم تلبي الشركة طلباتهم،بل إن العمال أضافوا مطالب أخرى تتعلق بالتنظيم النقابي وحرية التنظيم الحزبي، ويبدوا إن الأحزاب أخذت تستغل الإحداث وتوجه العمال لتحقيق غاياتها وأهدافها غير المعلنة،لاسيما الحزب الشيوعي، وهذا الأمر يدلل على رفض الحكومة قبل الشركة تحقيق هذا المطلب،لأجل ذلك تعثرت المفاوضات التي استمرت حتى الثالثة عصراً دون تحقيق أي تقدم،على الرغم من تساهل السلطة المحلية في إطلاق سراح العمال لديها كبادرة حسن نية بعد تدخل وكيل متصرف اللواء في هذا الشأن[53].

وإزاء هذه التطورات أرسلت حكومة ارشد العمري برقية إلى وزير الاقتصاد(بابا علي الشيخ محمود) الذي كان في زيارة للمنطقة الشمالية بضرورة الاتصال بممثل العمال المضربين في كركوك[54]،لتخفيف الاحتقان مابين العمال والحكومة،وحضر الوزير بصورة خاصة لهذا الشأن في 7 تموز 1946،والشارع في لواء كركوك يغلي بالمتظاهرين الذين وصلوا إلى سراي اللواء،فاجتمع الوزير مع ممثلي العمال وأسدى إليهم بعض النصائح في حل قضيتهم وطلب منهم العودة إلى أعمالهم،الا إنهم لم يفعلوا ذلك وأصروا على إكمال اضرابهم حتى تحقيق جميع مطالبهم[55]،فما كان من حكومة ارشد العمري إلا إن أرسلت (حسن فهمي)المتصرف الجديد إلى لواء كركوك في 8 تموز 1946في سبيل إنهاء الاضراب وعودة المدينة إلى سابق عهدها،فاتصل حال وصوله بالعمال المضربين وطلب منهم العودة إلى أعمالهم عن طريق التهديد والوعيد،كما اتصل بمدير الشركة لتطبيق

مطالب العمال،لكن الشركة لم تستجب ولا العمال رضخوا للتهديد،عندها اصدر بياناً في 9 تموز1946 تضمن الإشارة إلى مطالب العمال المضمونة بمقتضى قانون العمال رقم(72) لسنة 1936[56]،وفي 10 تموز عاد المتصرف حسن فهمي واصدر بياناً أخر بين فيه قرار الشركة بمنح العمال بعض الزيادات في مخصصات غلاء المعيشة ومنح أخرى وإكراميات اعتباراً من 1 تموز 1946، فنصحهم مرة أخرى إلى الرجوع إلى أعمالهم،إلا إن العمال رفضوا الإصغاء والعودة إلى العمل،عندها حاول المتصرف في 11 تموز الاستعانة ببعض الشخصيات المؤثرة في المجتمع لإقناع العمال بالعدول عن تركهم للعمل إلا إن هذه المحاولة بات بالفشل أيضا[57]،في الوقت الذي أخذت الأحوال المعاشية لبعض العمال تسوء لاسيما أصحاب الدخل المحدود جداً، من جانب أخر اخذ العمال المضربين يصعدون من مطالبهم وتجاوب معهم جمهور من المدينة وتحولت اجتماعاتهم اليومية إلى اجتماعات خطابية وتعالت هتافاتهم منادية بسقوط حكومة ارشد العمري التي وصفوها (بعميلة الشركات الاحتكارية)[58]، وهنا وجدت السلطة المحلية في اللواء إن المواجهة مع العمال المضربين لامناص منها،بعد نفاذ جميع الحلول معهم، وإنهم أصبحوا أكثر انضباطا وأدق تنظيماً مما شكل تحدياً كبيراً لحكومة ارشد العمري والى شركة النفط العراق، وهذا بدوره يشل حركة إنتاج وتصدير النفط التي تعتمد الحكومة والشركة على عوائده بشكل أساس.

المبحث الثالث،حكومة ارشد العمري تغتال عمال نفط كركوك في حديقة كاورباغي.

في الوقت الذي عجزت الشركة على تلبية مطالب مضربين عمال كركوك،فإنها عمدت إلى تشويه هذا الاضراب،إذ عمدت على بث الإشاعات بان بعض العمال غير المشاركين في الاضراب قدموا الى السلطة شكاوي يتهمون فيها العمال المضربين بالاعتداء عليهم،ولكن بعد التحري كشف عن زيف هذه المحاولة اليائسة من الشركة[59]،اما حكومة ارشد العمري حاولت تحميل العمال مسؤولية الإخلال بالأمن العام وتوقف مؤسسات الدولة عن العمل،بالمقابل بدأ العمال صبرهم ينفذ من سياسة الشركة وإهمال السلطة لمطالبيهم،كل هذه الأمور دفعت متصرف كركوك إلى طلب مدير الشرطة(عبد الرزاق فتاح) في 12 تموز1946 بإحضار مندوبي العمال وطالبهم بإنهاء اضرابهم دون تردد نتيجة خطورة الموقف،لكنهم أصروا على تلبية مطالبهم السابقة مع تعويضهم عن أجور أيام الاضراب،عندها وجه المتصرف لهم إنذارا بشكل رسمي وحذرهم بعدم الاستمرار والتجمع دون

استحصال موافقة الدولة، وإلا فانه سيقوم بتفريقهم بالقوة[60]،فما كان من العمال الا إن تجمهروا في حديقة كاورباغي وبلغ عددهم (3000) عامل،وساندتهم المدينة بكل أطيافها،فأمر المتصرف قائد الشرطة بتفريقهم وفق قانون التجمعات رقم(131)،الذي ينص على استخدام القوة الجابرة والسلاح إذا اقتضى الأمر ذلك، ولعدم كفاية قوات الشرطة طلب المتصرف من قيادة الفرقة الثانية وضع قوات الجيش تحت الإنذار لمساعدة قوات الشرطة عند الحاجة[61].

في الساعة السادسة من مساء يوم 12 تموز،فوجئ العمال المضربين بقوة كبيرة من الشرطة تحاصرهم من جميع الجهات[62]،وطالب احد الضباط جمهور العمال بلزوم التفرق في الحال،وكررها (3) مرات لكن أكثرية العمال لم يسمعوا النداء،عندها أمر أفراد شرطة الخيالة بالتوجه إليهم وتفريقهم بالقوة فجابههم العمال بالحجارة،وفي هذا الوضع أطلق شرطة المشاة النار على العمال،فسقط (5) قتلى وجرح (14) عشر شخصاً ثم مات احد الجرحى فيما بعد،كما جرح (6) من الشرطة بجروح طفيفة[63]،وقتلت إحدى النساء وطفل كان قريباً من الحادث[64]،أما بقية العمال فإنهم اخذوا يهربون إلى الاحياء السكنية ويحتمون من صوت الرصاص،ودخلت مدينة كركوك في حالة فوضى مع وصول قوات الجيش وهي مدججة بالمدرعات والدبابات معلنة حظراً للتجوال،ثم بدأت الشرطة بحملات اعتقال واسعة في صفوف العمال المضربين[65].

أعلنت حكومة ارشد العمري استهجانها وأسفها لقتل العمال المضربين من جهة،وإغلاقها اغلب الصحف المحلية ومنعها من التطرق إلى هذا الحدث من جهة أخرى،خوفا من تسرب الحقيقة إلى الرأي العام العالمي والصحافة الحرة[66]،وقررت إرسال وفداً إلى لواء كركوك للتحقيق في ملابسات الحادث برئاسة سعيد قزاز(المفتش الإداري في وزارة الداخلية)ومحمد صالح حمام مفتش الشرطة وهاشم جواد(مدير مكتب العمال بوزارة الشؤون الاجتماعية)،في الوقت الذي استفاقت فيه مدينة كركوك في صباح يوم 13 تموز 1946على نداءات الغضب للعمال المضربين وعوائل القتلى اثناء التشييع،انظم إليهم جمع غفير من سكان المدينة من الطرقات والإحياء الرئيسة حتى وصلوا إلى دار الضيافة مقر إقامة الوفد،فتقدم ممثلي العمال،وطالبوا بإجراء تحقيق في الحادثة من قبل لجنة خاصة واطلاق سراح العمال الذين تم توقيفهم بعد الحادثة وقبول مطالبهم من جانب الشركة،مقابل عودة الأمور إلى وضعها الطبيعي ورجوع العمال إلى عملهم[67]،وكان ارشد العمري يتابع هذه الأحداث بشكل مستمر عن طريق الاتصال بمسؤولي لواء كركوك،وقد اصدر بياناً بعدها تناول فيه مراحل الاضراب وموقف

الحكومة منه،وقال بان سبب الاضطرابات الرئيس هو((تحريض بعض العناصر التي ديدنها الإفساد والإخلال بالأمن))[68]،ولم يسمي الجهة بعينها ولكن يبدوا إن اتهم جهات داخلية لاسيما بعض الأحزاب التي كانت تتابع سير الحكومة بحذر.

أما عن موقف البريطانيين وحكومتهم فقد ذكروا بان هذه الأحداث جاءت بتحريض من((القوى الشيوعية))وإنها كانت تغذيها من عناصر خارج مدينة كركوك،وأكدت على إن تصرف السلطات المحلية في كركوك حيال الأزمة كان موفقاً،لاسيما من قبل متصرف كركوك[69]،الا إن التقرير الذي قدمه القزاز والوفد المرافق له إلى حكومة ارشد العمري كان مغايراً تماما في الأسباب والنتائج لإضراب عمال نفط كركوك،إذ ذكر بان تصرف السلطة المحلية غير صحيح مع العمال وان الحكومة بدأت تفقد هيبتها مع تعاطف الناس مع العمال،واقترح في تقريره إلى زيادة أجور العمال ومنح عوائل القتلى والجرحى مبالغ مالية ونقل الأجهزة الأمنية التي اشتركت في الحادث خارج اللواء[70]،وفي 15 تموز وتحت ضغط الأحداث وافقت الشركة على زيادة أجور العمال ورفع مخصصات المعيشة وعلاوات السكن،أما مسالة التنظيم النقابي فلم توافق لا الشركة والحكومة عليه،فقرر العمال العودة إلى العمل إلى الشركة بعد تحقيق اغلب مطالبهم[71].

انعكست حادثة قتل عمال نفط كركوك على كل طبقات المجتمع العراقي، لاسيما النقابات العمالية التي عقدت بدورها اجتماعاً في 17 تموز،ونددت بالاعتداء وقررت تأليف وفد منهم لمقابلة مسؤولي السلطة،لاسيما ارشد العمري،الذي رحب بهم بادئ الأمر،لكنه ما أن سمع بتنديدهم لحادثة قتل عمال نفط كركوك حتى اخذ بتحذيرهم من مغبة دعم أية مظاهرات،وقال ((إن الحكومة لا تخسر سوى نصف دينار ثمن الطلقات التي تطلقها الشرطة على المتظاهرين ...فإذا كانت الحكومة عاجزة عن نصف دينار فانا من جيبي اخرج نصف دينار-وأعطي- وأنا ليس لي بين العمال أو الشرطة لا ابن عم ولا ابن خال))[72]،وفي 18 تموز عقد ارشد العمري مؤتمرا صحفياً دافع فيه عن سمعت حكومته بعد أن أشاد بحق العمال في المطالبة بزيادة أجورهم وتوفير الخدمات لهم لاسيما السكن،لكنه في الوقت نفسه ندد بطبيعة الاضراب وقال انه لا معنى له،ووصف نفسه بـ(العامل) وكبار الدوله كلهم عمال كبار وعمال كادحين،ولم ينس الإشارة إلى الجماعات التي تحرض العمال وتستغلهم لمصلحتها الخاصة[73]،من جهتها أمرت حكومة ارشد العمري رجال الشرطة في لواء كركوك بمتابعة واعتقال قادة الاضراب ووجهت لهم تهماً بالإخلال بالأمن والانضمام إلى جماعات معادية للدولة(الحزب الشيوعي)،وقامت

بطرد قسماً من العمال المضربين في الشركة،وعلى إثرها قدم العمال عريضة موجها إلى رئيس الحكومة ارشد العمري ووزير الداخلية ومتصرف كركوك طالبوا فيها بإيقاف الطرد الكيفي والإعمال الانتقامية التي تقوم بها الشركة والشرطة تجاه عمال نفط كركوك،وإطلاق سراح العمال الموقوفين وتشكيل نقابة للعمال،والاهم من ذلك كله إجراء تحقيق نزيه بحادثة قتل العمال المضربين وتقديم المسؤولين عن الحادث للعدالة،وما إن وصلت العريضة إلى ارشد العمري وقرأ ما فيها وجد عبارة(سفاح) في إشارة إليه باعتباره رئيس السلطة حتى امتعض منها وأرسل إلى موقع الرسالة(حكمان فارس) وسأله عن معنى كلمة سفاح، فلم يتوانى حكمان في القول ((إن من يقتل قطة يسمى سفاحاً)) عندها قذفه العمري بمحبرة كانت على مكتبه وأمر بسجنه في الحال[74].

أصبحت قضية اضرب عمال نفط كركوك وقتلهم في كاورباغي محل اهتمام السلطة ذاتها وبدأت الشكوك بسياسة ارشد العمري غير المدروسة محل استهجان كل القطاعات،إذ كلفت وزارة العدلية (احمد الطه) نائب رئيس محكمة استئناف بغداد بالتوجه إلى كركوك وإجراء التحقيق المحلي ومعرفة الأسباب الحقيقية للحادثة،وبعد التحقيق خرج بالنتائج التالية:-

1.إن عمل المضربين كان سلباً،ولم يكن ايجاباً.

2.لم يكن في اجتماعاتهم ما يخشى منه على الامن . وكانوا عزلاً من السلاح.

3.كانت الشرطة تعلم بهم قبل الحادث،وتراقبهم ولم يقوموا بأي نشاط في يوم الحادث[75]،

4. إن القتلى والجرحى معظمـــهم أصيبوا مـــن الخلف بعـــد أن أدبروا، وقاموا برمـــي الشرطة بالحجارة بسبب قيام الشرطة بضربهم بالعصي وتجاوزت في عملها حد المعقول.

5. إن العمال الذين أوقفوا من قبل الشرطة ليس لهم علاقة في التحريض على الاضراب[76].

وخلص التحقيق بان معاون الشرطة سعيد عبد الغني الذي قاد الخيالة هو المسؤول عن الحادثة بشكل مباشر،ولم يتوانى عن إطلاق النار على العمال،كما وجهت التهمة إلى متصرف لواء كركوك حسن فهمي ومدير الشرطة عبد الرزاق فتاح،وبعد وصول أوراق التحقيق إلى وزير الداخلية (عبدالله القصاب) أمر بإنزال العقوبات بحق (المدانين) في التحقيق،الا إن السلطات أوضحت إن هذا الإجراء سوف يشجع العمال على تكرار مثل هذه الأعمال وتم إهمال القضية برمتها ولم يعاقب المقصرين بسبب رفض رئيس الحكومة ارشد العمري تنفيذها،فما كان من وزير الداخلية إلا أن قام بتقديم استقالته من منصبة [77]،أما العمال فان السلطات قامت بإطلاق سراحهم

جميعاً في بداية حزيران 1947، ومن خلال ذلك فقد فشل ارشد العمري في إدارة قضية اضرب عمال نفط كركوك وخضع لهاجسه الوحيد في تضييق الحريات ومحاربة الصحافة والأحزاب السياسية التي لطالما اتهمها في زعزعة الاستقرار، من جانب أخر اضطر إلى ان يركز على موقف الشركة تجاه العمال وكأنها دولة مستقلة في ذاتها وتخضع للحكومة البريطانية مباشرةً،وهذا الامر انعكس على سياسة الحكومة بشكل مطلق.

المبحث الرابع.موقف الأحزاب السياسية من اضرب عمال نفط كركوك وسقوط حكومة ارشد العمري.

كانت وزارة الداخلية في وزارة توفيق السويدي قد أعطت ترخيصا للعمل لخمسة أحزاب سياسية وهي(حزب الاستقلال_حزب الشعب_ حزب الاحرار_حزب الاتحاد الوطني_الحزب الوطني الديمقراطي) ،وفي الوقت نفسه رفضت طلب ترخيص حزب(التحرر الوطني)لارتباطه بالحزب الشيوعي[78]،وما إن تشكلت حكومة ارشد العمري حتى راحت تضيق الخناق على تلك الأحزاب وتحجم من دورها السياسي،والتي كانت تراقب تصرفات الحكومة وتنتقد أدائها عبر صحافتها الحرة،وبعد قتل العمال المضربين في كركوك،احتجت تلك الأحزاب وراحت تؤيد مطالب العمال وتطالب بتحقيق قانوني شفاف لكشف الجناة، إذ قام حزب الوطني الديمقراطي بإرسال مندوب إلى كركوك للتحري عن الحادثة،فقدم تقريراً وافياً بعد ان زار قسماً من العمال والاهالي،وخلص إلى إن الحكومة نصبت نفسها محامياً للشركة،وان العمال لم يقوموا بما يُخل بالامن العام منذ اضرابهم،مع قساوة تعامل الشرطة معهم[79]،وتجدر الإشارة هنا إن زعيم الحزب الوطني الديمقراطي كامل الجادرجي[80]،قد انتقد سياسة حكومة ارشد العمري لاضطهادها الحركات الوطنية والحزبية وقمعها للمظاهرات فما كان من الحكومة الا اعتقاله وسجنه لمدة(6) اشهر وإغلاق الجريدة الرسمية للحزب[81].

كما دان حزب الاحرار من جانبه حادثة كاورباغي واعلن في 19 تموز 1946 استهجانه في تهاون حكومة ارشد العمري في تحقيق طلبات العمال،واستخدام القوه المفرطة في قتلهم،مع تمادي الشرطة في مطاردة العمال المضربين،كما استنكر الحزب قيام الحكومة في التدخل في التحقيق ومحاولاتها تغير القضاة والحقائق عن الحادث،لذلك رأى حزب الاحرار ان الحكومة اقترفت مخالفات قانونية خطيرة،وعليها تحسين مسارها بكشف الجناة وتقديمهم للعدالة[82].

اما موقف حزب الاستقلال وزعيمه محمد مهدي كبه[83]،فكان اشد حزماً وأكثر تأثيراً في تلك المدة، إذ أوفد بعض أعضائه لاستطلاع الحالة في كركوك وما آلت إليه الإحداث نتيجة قتل عمال نفط كركوك،وقد خلص الوفد بتقرير من ثمانية نقاط أساسية قدمه إلى الحزب جاء فيه ((إن العمال لم يطالبوا الا بحقوقهم المشروعة عبر عدة عرائض لمدير الشركة، لتحسين حالتهم المعاشية،الا ن المدير اخذ يسوف ويماطل في تنفيذها،فما كان من العمال الا التظاهر والاضراب السلمي،وبعد عدة أيام فوجئ العمال في 12 تموز 1946 بقوة كبيرة من الشرطة بلغ عددها(مئة)من خياله ومشاة، وبدأت تفرق العمال بالقوة ثم أطلقت الرصاص عليهم من الخلف،فسقط قسماً منهم في حين لم يصب أي من أفراد الشرطة،ثم بدأت تلاحقهم في الأزقة والطرقات،كما سقط عابري سبيل منهم نساء وأطفال،بل الأدهى من ذلك قيام الشرطة بتجريد وسلب القتلى والجرحى من مقتنياتهم الخاصة،ولم يقدموا على إسعاف الجرحى وتركوهم على الأرض،بعد ان قاموا بحملات ملاحقة واعتقالات عشوائية،وعلى الرغم من هذا كله تدخلت السلطة في التحقيق ومارست الضغط على القضاء لمنع اعتقال المسؤولين عن قتل عمال نفط كركوك[84].

وعقدت ثلاثة أحزاب(الشعب_الاتحاد الوطني_الوطني الديمقراطي) اجتماعاً في 30 اب 1946 حضره(5000) مواطن تأييدا لإضراب عمال نفط كركوك،وألقيت الخطب والكلمات المؤيدة للعمال ونضالهم،ونددت بحكومة ارشد العمري التي اتهموها بانحيازها ووقوفها السافر إلى جانب الشركة والى الاحتكارات الأجنبية على حساب مصالح المواطنين،وفي النهاية طالت تلك الأحزاب باستقالة حكومة العمري وبالتحقيق العادل في أسباب قتل العمال في كاورباغي وتحميل الحكومة المسؤولية كاملة ومعاقبة المسؤولين عنها[85].

وكان للحزب الشيوعي دور فعال في تأجيج الشارع ضد حكومة ارشد العمري لاسيما وانه أدى دوراً كبيرا في التظاهرات والاضرابات العمالية،وكشف الحزب عن أسباب اضراب عمال نفط كركوك وقتلهم فيما بعد،وحاول إيصال قسوة السلطة وغطرستها في طمس حقائق إضراب العمال إلى الصحافة المحلية والعربية والعالمية،إذ بثت وكالة(تاس) الروسية رسالة عن الاضراب ومجزرة(كاورباغي) التي اقترفتها حكومة ارشد العمري وشركة نفط العراق(البريطانية) ضد الحركة العمالية العراقية[86]،ولقد زاد الغضب لدى الحزب الشيوعي والأحزاب العراقية الاخرى ضد حكومة العمري حين وافقت على دخول قوات بريطانية كبيرة وحشدتها في البصرة بحجة

قمع إضراب عمال النفط في عبادان،فمهاجمة تلك الأحزاب سياسة ارشد العمري المهادنة للحكومة البريطانية[87].

وتضامن عمال العراق بشكل عام مع نقاباتهم دعماً لعمال نفط كركوك،إذ اضرب عمال نفط((ايج ثري وكي ثري))كما اضرب عمال المطابع والسكاير والبرق والميكانيك والأحذية والكهرباء والسواق والنجارة والخياطة والغزل والنسيج،مطالبين بالتحقيق في الكارثة التي ادت إلى مقتل عمال نفط كركوك في كاورباغي، وطالبوا حكومة ارشد العمري تشكيل لجنة قضائية وتعويض عوائل العمال القتلى والسماح لهم بتشكيل نقابة خاصة بهم[88]،وفضلاً عن هذا الدعم العمالي لعمال نفط كركوك فقد قامت نقابة المحامين العراقيين بإيفاد عدداً من المحامين للتحري عن أسباب ودوافع قتل العمال في كركوك،والدفاع عن العمال المضربين، وهذه الخطوة تكللت بنجاح إذ تم تبرئة العمال وإطلاق سراح بعض المحتجزين في السجن،وأدانه الشركة والمسؤولين في حكومة ارشد العمري[89].

أسهمت كل تلك الاحتجاجات إلى إحراج موقف حكومة ارشد العمري، على الرغم من محاولاتها لتحسين صورتها عبر تشكيل لجان شكلية في التحقيق في كل الاحتجاجات ومنها إضراب عمال نفط كركوك،إلا إن ذلك لم يقف أمام مساعي الحركات الوطنية والأحزاب السياسية المطالبة بإسقاطها وتأليف حكومة جديدة، بسبب تصديها بالحديد والنار للمضربين والمحتجين السلميين واضطهادهم بكل قسوة وتلاعبها وتدخلها في التحقيق لدى القضاء[90]،من جهة اخرى كانت الحكومة البريطانية ناقمة جداً على سياسة ارشد العمري في معالجتها الإحداث والاضرابات العمالية وممارستها القسوة في التدابير المتخذة ضد الشعب، ورأت وجوب مكافحة مبادئ الشيوعية وترقية أحوال العمال المعاشية والصحية،لاسيما بعد إضراب عمال نفط كركوك،كل هذه الأمور جعلت حكومة ارشد العمري تشعر بحرج موقفها، فطلب العمري من الوصي عبد الاله إصدار قانون الطوارئ لمواجهة هذا التحدي وتحسين أحوال البلاد،إلا إن الوصي لم يوافق[91].

ازداد موقف العمري ضعفاً فحاول تقديم استقالته إلى الوصي،وهنا يذكر توفيق السويدي إن الوصي فكر أن يقوم العمري بتأليف وزارته الثانية بنفسه مره أخرى بعد تطعيمها بعناصر تكون أكثر شعبية وقبولاً لدى القوة الوطنية،وعلى هذا الأساس كان الاعتقاد السائد ان يقوم العمري بتأليف الوزارة في 14 تشرين الثاني 1946بعد ان قدم استقالته للوصي، إلا إن المفاجئة حدثت ان قام نوري السعيد في تأليفها وقبول الوصي استقالة ارشد

العمري في نفس اليوم[92]،ان هذه التغيرات والقرارات كانت تقف ورائها الإدارة البريطانية،لاسيما وان العمري كان يشعر إن السفارة البريطانية في بغداد لم تعد مساندة لسياسته،في الوقت الذي يرى انه بحاجة لدعم بريطاني كامل لمواجهة المعارضة[93]إذ أرسل ارنست بيفن(Ernest Bevin) وزير الخارجية البريطانية برقية إلى الوصي،يرجوا فيها أن لا يفسح المجال لاستمرار وزارة العمري في إعمالها عن طريق تأليف وزارة ثانية يكون العمري نفسه في رئاستها[94].

وذكر ارشد العمري إن من أسباب استقالته هي الصعوبات التي واجهة حكومته والى الأيادي الخفية التي تلعب سرا وعلنا(ولم يسمها) في إثارة الأزمات والاحتجاجات،كما إن صحته لم تساعده في إدارة الحكومة،وقال بأنه سبق وقدم استقالته في 10 تشرين الاول 1946 إلا إن الوصي لم يقبلها[95]،وفي النهاية قدم استقالته فقبلها الوصي في 16 تشرين الثاني 1946[96].

ونتيجة ذلك انتهت مرحلة حرجة من الصراع السياسي والشعبي مابين السلطة والطبقات العمالية المطالبة بحقوقها المشروعة في العيش الرغيد،ان هذه المرحلة عكست الإحداث إلى ادتها الأحزاب السياسية التي ركزت بشكل أساسي على إسقاط حكومة ارشد العمري، وذلك بتقديم مطالب إصلاحية فقط،لكن في الحقيقة ان الاضرابات العمالية هي التي اسقط الحكومة بفعل نشاطها وتأثيرها الواضح على الصعيد الداخلي والخارجي،بعد استخدام القسوة والاضطهاد بحق عمال نفط كركوك وقتلهم في كاورباغي،هذا الحدث الأهم في تلك الاضرابات الذي انعكس سلبا على حكومة العمري وعلى مجمل الإحداث التي تلته من اضربات واحتجاجات عمالية وشعبية.

الخاتمة

شَكلت حكومة ارشد العمري نقطة تحول كبيرة في سياسة العراق الداخلية بعد الحرب العالمية الثانية لاسيما ما يخص الحريات الشخصية وعمل الأحزاب والصحافة، ومع ذلك فان عمال القطاعات والنقابات المدنية أدو دوراً كبيراً في إسقاط هذه الحكومة بعد قيام اضراب عمال نفط كركوك، لقد خرجت هذه الدراسة بنتائج أساسية يكمن إجمالها في النقاط الاتيه-

1.سعت شركات النفط العاملة في العراق بنهاية الحرب إلى زيادة إنتاج نفط العراق بسبب الطلب العالمي عليه،ومعه قدمت هذه الشركات زيادات في الأجور والمكافئات وتحسين أحوال العمال الأجانب في كافة مواقع الشركات دون العمال العراقيين.

2.رفضت شركة نفط العراق طلبات عمال نفط كركوك المتكررة في تحسين أحوالهم المعاشية مع إهمال وتواطئ من حكومة ارشد العمري، مما أدى لتدخل الأحزاب والصحافة الحرة لإنصافهم، إلا إن الحكومة أصدرت قرارات بإلغاء عمل هذه الأحزاب وإغلاق الصحافة التي كانت الوسيلة الوحيدة للعمال للتعبير عن حقوقهم.

3.بدأ العمال باحتجاجات عفوية،ثم قرروا ترك العمل في سبيل التأثير على شركة النفط العاملة في كركوك لتحقيق مطالبهم،إلا إن الشركة تمادت بالاستهانة بحقوقهم المشروعة وطالبت حكومة ارشد العمري بحمايتها من العمال الذين اخذوا يتوعدون بتصعيد اضرابهم .

4.سوء تصرف السلطة المحلية في كركوك لاسيما متصرف اللواء ومدير الشرطة مع بداية اضراب عمال نفط كركوك،واستخدام أسلوب التهديد والوعيد الذي حال دون الوصول إلى حل مرضٍ للعمال، الذين فاخذوا يجتمعون في حديقة وبستان(كاورباغي)غرب كركوك بتوجيه من بعض قيادات الحزب الشيوعي الذين كانوا يعملون بشكل سري وفق نظام إداري وتوجيه معنوي منظم.

5.كشف اضراب عمال نفط كركوك عجز حكومة ارشد العمري في إيجاد حلول مقنعة وراحت السلطات المحلية بتحشيد الشرطة وأجهزتها الأمنية لفض اجتماعات العمال بالقوة،مما أدى إلى احتكاك العمال مع الشرطة التي بادرت الى إطلاق النار على العمال فسقط قسم منهم مابين قتيل والجريح.

6.على الرغم من قيام حكومة العمر بتحقيق هامشي، الا إنها لم تحاسب الجناة ولم تجبر الشركة على تحقيق مطالب العمال،بل راحت تعتقلهم،وتكيد لهم التهم،هذا الأمر دفع القطاعات العمالية والنقابات كافة والصحافة والأحزاب للمطالبة باستقالة حكومة ارشد العمري عبر احتجاجات كبيرة،تكللت في النهاية بسقوط حكومة العمري وإنصاف عمال نفط كركوك وتحقيق مطالبهم المشروعة.

المراجع

Foreign Office,371/10082,Turkish Petroleum Company and Iraq Oil Petroleum Affairs Turkish Petroleum (1)Policy,1924,p.127; R.O.I, Company,Vol.3,1921-1924,13 December 1923, p. 410.

(2)حكمت سامي سليمان، نفط العراق دراسة اقتصادية سياسية، ط3، دار الحرية للطباعة،(بغداد،1979)، ص ص 94-95.

(3) للمزيد بشان تشكيل الحكومة العراقية برئاسة فيصل بن الحسين انظر، عبد المجيد كامل التكريتي، الملك فيصل الأول ودوره في تأسيس الدولة العراقية الحديثة 1921-1933، ط1،دار الشؤون الثقافية العامة،(بغداد،1991) .

(4) للاطلاع على تفاصيل مشكلة الموصل انظر، فاضل حسين، مشكلة الموصل،ط3، مطبعة أشبيلية، (بغداد ،1977).

(5)يذكر انه أثناء مغادرة اللجنة المكلفة من قبل عصبة الأمم المتحدة لحل مشكلة الموصل من العراق قال بولس احد أعضاء هذه اللجنة لوزير المالية ساسون حسقيل((إن أياً من طرفي النزاع على الحدود يكون الأول في منح امتياز إلى شركة النفط التركية سينال ولاية الموصل)) للمزيد انظر، عبد الرزاق ألحسني،تاريخ الوزارات العراقية،ج1،ط7،دار الشؤون الثقافية العامة،(بغداد،1988)، ص274.

(6)كامل السامرائي،القوانين الخاصة بالنفط، منشورات المكتبة الأهلية،(بغداد،1967-1969)،ص26.

(7)بابا كركر،تقع قرب كركوك فيها نار مشتعلة وما تزال منذ عصور موغلة في القدم،إذ تتصاعد الغازات الطبيعية من خلال الأتربة التي تغطي النفط،يعتقد أهلها أنها النار الأزلية،ولا يمكن إطفاؤها مهما هطل عليها التراب والمطر،وجاءت بهذا الاسم نسبة إلى قرقرة النار فيها،للمزيد من التفاصيل انظر،كارستن نيبور،رحلة نيبور إلى العراق في القرن الثامن عشر،ترجمة،محمود حسين الأمين،ط1،(بغداد،1965)،ص 8.

(8) دار الكتب والوثائق العراقية،البلاط الملكي، الملف،311/1688، برقية من جون كادمن إلى الملك فيصل الأول،18 حزيران 1929، و16،ص 17 وسنشير إليها اختصاراً د.ك.و؛ جريدة الموصل"اسم الشركة النفطية"، العدد1594، 24 حزيران 1929.

(9)انتهى العمل في إنشاء خط الأنابيب في عام 1934،وتم افتتاح المشروع في عام 1935 وسار النفط العراقي للمرة الأولى إلى موانئ التصدير، للمزيد انظر، معن عبد القادر ال زكر،"النفط العراقي نقله بواسطة الأنابيب"، مجلة الجامعة،جامعة الموصل،العدد7،السنة 3 ،1كانون الثاني1973،ص ص 43-44.

(10) للمزيد عن اتفاقية وامتياز شركة نفط الموصل والبصرة انظر، قاسم احمد العباس، وثائق النفط في العراق،ج1، شركة النفط الوطنية العراقية،(بغداد،1975)،ص ص 23-36.

([11])منشورات حزب الاستقلال، في شؤون النفط، مطبعة الصباح ،(بغداد،1951)،ص 22؛ السامرائي،المصدر السابق، ص 26.

([12])د.ك.و، البلاط الملكي،الملف 311/1681، من شركة النفط التركية إلى وزارة الأشغال والمواصلات (تقرير عن عام 1925)، و1، ص ص 1-5.

Colonial Office,730/110,Turkish Petroleum Company To the Minster

([13])Communications and Work,

(Deport For March) ,12 April 1927,No 42,pp.93-94.

([14]) د.ك.و، ملفات وزارة الداخلية،الملف 32050/9770، من متصرفية لواء كركوك إلى وزارة الداخلية، 24 تشرين الأول 1927 ، و6، ص9.

([15])د.ك.و،البلاط الملكي، الملف،311/1683، من وزارة الأشغال والمواصلات إلى الديوان الملكي ومجلس الوزراء ووزارة المالية،5 تشرين الثاني 1927 ،و31، ص 48.

([16])جريدة العالم العربي"شركة النفط العراقية وحالة العامل لديها"، العدد1759، 5 كانون الأول 1929 .

([17])جريدة العراق"حول مقاولة شركة النفط التركية"، العدد 2629، 6 كانون الأول 1928.

([18])جريدة العراق، العدد 2939، 6 كانون الأول 1929.

([19]) زهير علي النحاس،"القضايا الاقتصادية في الصحافة الموصلية بين الحربين العالميتن1919-1939"، مجلة آداب الرافدين، جامعة الموصل، العدد 33، كانون الأول 2000، ص137.

([20]) د.ك.و،البلاط الملكي، الملف،311/1683،من وزارة المواصلات والأشغال إلى وزارة الداخلية،22 كانون الأول 1929،و3،ص4 .

([21]) نوري عبد الحميد خليل، التاريخ السياسي لامتيازات النفط في العراق1925-1952، ط1،(بغداد،1980)، ص331.

([22])خير الدين حسيب،"نحو سياسة نفطية وطنية في العراق"،مجلة دراسات عربية، بيروت، السنة 4، العدد7، آبار 1968، ص ص 4-7.

([23])خليل، المصدر السابق، ص 332.

([24])نجدة فتحي صفوة ،العراق في مذكرات الدبلوماسيين الأجانب،(صيدا،1975)،ص ص 224-225.

([25]) حسن لطيف الزبيدي، موسوعة السياسة العراقية، ط2،مكتبة مؤمن قريش،(بيروت،2013)،ص ص 63-64.

([26]) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية،ج 6،مطبعة العرفان،(صيدا،1953)،ص ص 268-269.

([27]) عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، الجزء الاول، المؤسسة العربية للدراسة والنشر،(بيروت،1979)،ص 149؛ الزبيدي، المصدر السابق،ص 64.

([28]) كمال مظهر احمد،صفحات من تاريخ العراق المعاصر،منشورات مكتبة البدليسي،ط1،(بغداد،1987)،ص 135.

([29]) ولدعام1889في بغداد واكمل تعليمة في دراسة القانون وعمل مستشارا قانونيا للحكومة العراقية(1921-1927) ووزيرا للتعليم في عام 1928ثم رئيسا للوزراء ووزيرا للخارجية عام 1929،وبعدها تسنم رئاسة المجلس النيابي حتى عام 1930،عاد وأصبح وزيرا للخارجية عام 1937 ثم عام 1941 بعد سقوط حكومة رشيد عالي الكيلاني ثم ترأس مجلس الوزراء في عام 1946 وفي 1950والخارجية لفترات متعددة،حتى ثورة تموز 1958،إذ حكم عليه بالسجن وافرج عنه 1961،غادر العراق إلى لبنان وتوفي فيها عام 1968 للمزيد انظر،نجدة فتحي صفوة ،العراق في الوثائق البريطانية عام 1936،منشورات مركز دراسات الخليج العربي ،(البصرة،1983)،ص 78؛الكيالي، المصدر السابق،ص 811.

([30])كامل الجادرجي، اوراق كامل الجادرجي،ط1،دار الطليعة،(بيروت،1971)، ص69.

([31])بينروز،أديث وائي،ايف، بينروز،العراق(دراسة في علاقاته الخارجية وتطوراته الداخلية1915-1975)،ج1، ط1،ترجمة،عبد المجيد حسيب القيسي،الدار العربية للموسوعات،(بيروت، 1989)، ص ص 204-203.

([32]) توفيق السويدي،مذكراتي(نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية،ط 3، دار الحكمة(لندن،2011) ص ص 327-430.

([33]) عصام شريف التكريتي،العراق في الوثائق الامريكية من(1952-1954)،دار الشؤون الثقافية العامة،(بغداد،1995)،ص9؛ خليل،المصدر السابق، ص337.

([34]) فيبي مار،تأريخ العراق المعاصـــر في العهـــــد الملكي، ترجمة ، مصطفى نعمان احمد،ط1،المكتبة العصرية ،(بغداد،2006)، ص144.

([35]) ضمت هذه الحكومة عشرة وزراء لعل أبرزهم فاضل الجمالي لوزارة الخارجية ويوسف غنيمة للمالية وعبدالله القصاب للداخلية،الا ان الأخيران قدما استقالتهما بعد مدة وجيزة للمزيد انظر،محمود فهمي ومصطفى جواد واحمد سوسة،دليل الجمهورية العراقيـــــة لسنة1960،وزارة الإرشاد،(بغداد،1960)،ص 236.

([36])طارق الناصري،عبد الاله الوصي على عرش العراق 1939-1958حياته ودوره السياسي،ج2، دار الشؤون الثقافية العامة مكتبة العرفان،(بغداد،1990)،ص ص 352-353.

([37]) تم إقرار أول قانون للجمعيات في عام 1922،ثم إصدار قانون جمعية أصحاب المصانع العراقية في عام 1929،وبسبب مشاركة هذه الجمعيات في إضرابات سكك الحديد والرسوم تم أغلاقها 1931، الا إن العمال مارسوا ضغوطاً كبيرة على الحكومة العراقية،مما اجبرها على إصدار قانون العمل في عام 1936،ثم أدخلت بعض التعديلات لصالح العمال في عام 1942، ولم يستطيع العمال تأسيس نقابات لهم الا في عام 1944،للمزيد

انظر،ناجي تركي حمزة عمران،وزارة الشؤون الاجتماعية 1939-1945، رسالة ماجستير،جامعة بغداد-كلية التربية- ابن رشد1قسم التاريخ 2012،ص ص 155-161.

([38])عبد الأمير هادي العكام،تاريخ حزب الاستقلال العراقي 1946-1958،ط2، دار الشـــــؤون الثقافية العامة، (بغداد، 1986)، ص 191.

([39]) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية،ج7،ط7،دار الشؤون الثقافية العامة،(بغداد،1988) ص ص 95-96.

([40])محمد حديد،مذكراتي (الصراع من اجل الديمقراطية فـــي العراق)،تحقيق نجدة فتحي صـــفوة،ط1 ، دار الساقي،(بيروت،2006)،ص 197.

([41]) للمزيد عن هذه اللجنة وتقريرها وموقف العراق من الهجرة اليهودية إلى فلسطين انظر، عبد التواب احمد سعيد،العراق والقضية الفلسطينية بين 1936-1947، رسالة ماجستير،جامعة الموصل كلية الآداب،1978.

([42])وهي منظمة شيوعية سياسية تكونت من مجموعة من اليهود العراقيين، هدفها معارضة الصهيونية ودفع التهم عن اليهود في الحزب للمزيد انظر ،عبد الكريم الازري ، تاريخ في ذكريات العراق 1930-1958،ج 1،ط1،(بيروت،1982)،ص ص288-289؛مؤيد شاكر كاظم الطائي، الحزب الشيوعي العراقي 1935-1949، تموز للطباعة والنشر والتوزيع،(دمشق،2013)، ص ص 209-212.

([43])عبد مالك سيف، للتاريخ لسان"ذكريات وقضايا خاصة بالحزب الشيوعي العراقي منذ تأسيسه حتى اليوم"دار الحرية للنشر (بغداد،1983)، ص 147؛جريدة الزمان، العدد 2662،في 30 حزيران 1946.

([44]) Stephen Hemsley Longrigg,Oil Middle East,Oxford londdon,1961, p.177.

([45])حنا بطاطو،الطبقات الاجتماعية،العراق "الحزب الشيوعي الكتاب الثاني"،ترجمة عفيف الرزاز،مؤسسة الرافد للمطبوعات ،(طهران،2006)، ص ص 181-182.

([46])عبد الرزاق مطلك الفهد،تاريخ الحركة العمالية في العراق 1922-1958،أطروحة دكتوراه، كلية الآداب،(جامعة القاهرة، 1977)،ص 449.

([47])د.ك.و،ملفات البلاط الملكي-الديوان، الملف 4492 /311، قضية كاورباغي(اضراب عمال شركة نفط العراق في كركوك)،20 تموز 1946، و2، ص5.

([48])الفهد،المصدر السابق، ص 450؛ الحسني، تاريخ الوزارات العراقية،ج7 ،ص118.

([49])د.ك و،ملفات البلاط الملكي-الديوان، الملف 4492 /311، قضية كاورباغي(اضراب عمال شركة نفط العراق في كركوك)،20 تموز 1946، و2، ص5؛الفهد،المصدر السابق،ص 451.

([50])د.ك و،ملفات البلاط الملكي-الديوان، الملف 4492 /311، قضية كاورباغي(اضراب عمال شركة نفط العراق في كركوك)،20 تموز 1946، و2، ص6.

([51]) المصدر نفسه.

([52]) كاورباغي يعني البستان وقيل انه بستان للزيتون، واليوم هو احد الاحياء السكنية الواقعة في غرب كركوك وتحديداً قرب مطار كركوك العسكري، واخذ يضرب به المثل على ذكر اضرب عمال نفط كركوك العمال في اغلب مصادر التاريخ للمزيد انظر، نجاة كوثر اوغلو،صفحات من تاريخ كركوك منذ فدر التاريخ إلى 1958،ط1،دار الحكمة(لندن،2015)، ص439.

([53])د.ك و،ملفات البلاط الملكي-الديوان، الملف 4492 /311، قضية كاورباغي(اضراب عمال شركة نفط العراق في كركوك)،20 تموز 1946، و2، ص7؛ الفهد، المصدر السابق، ص ص 452-453.

([54])الحسني، تاريخ الوزارات العراقية،ج7، ص 119.

([55])د.ك و،ملفات البلاط الملكي-الديوان، الملف 4492 /311، قضية كاورباغي(اضراب عمال شركة نفط العراق في كركوك)، 20 تموز 1946، و2، ص8.

([56]) رزوق شماس، مشكلة العمال في العالم وفي العراق،مطبعة العهد(بغداد،1936)،ص ص 186-187.

([57])د.ك و،ملفات البلاط الملكي-الديوان، الملف 4492 /311، قضية كاورباغي(اضراب عمال شركة نفط العراق في كركوك)،20 تموز 1946، و2، ص8.

([58]) الفهد، المصدر السابق، ص ص 454-455.

([59])لجنة العمل في البترول والكيماويات،مكتب العمل بغداد"التنظيم النقابي لعمال النفط والكيماويات في العراق "مطبعة مؤسسة الثقافة العمالية،(بغداد،1979)،ص 214.

([60]) الفهد،المصدر السابق، ص ص 455-456.

([61])د.ك و،ملفات البلاط الملكي-الديوان، الملف 4492 /311، قضية كاورباغي(اضراب عمال شركة نفط العراق في كركوك)،20 تموز 1946، و2، ص9.

([62]) قدرت احدى المصادر قوات الشرطة بـ(47) شرطي مشاة و(36) شرطي خيال مع (7) مفوضين وتحت قيادة (2) من الضباط، ولم يستعينوا بالشرطة المحلية بل انهم جلبوا شرطة من مدينة العمارة،للمزيد انظر الفهد،المصدر السابق، ص 456.

([63])د.ك و،ملفات البلاط الملكي-الديوان، الملف 4492 /311، قضية كاورباغي(اضراب عمال شركة نفط العراق في كركوك)،20 تموز 1946، و2، ص5.

([64]) ذكر عبد الرزاق الحسني ان احد حكام (قضاة)كركوك نشر مقالا في احدى الصحف، قال فيها ان عدد القتلى (16)عاملا وأمراه وطفل وأما الجرحى فأنهم أكثر من(30)عامل وامتنع معظمهم من مراجعة المستشفى خوفا من السجن،للمزيد انظر الحسني،تاريخ الوزارات العراقية،ج7،ص 119.

([65])رزاق ابراهيم حسن ،تاريخ الطبقة العاملة في العراق بين الاضرابات وبناء التنظـــــيم النقابي 1918-1968، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر،(بيروت،1976)،ص ص 74-75، ويذكر قائد الفرقة الثانية

في برقية له ان العمال المضربين اخذوا يخطبون من على شاحنات السيارات العسكرية بعد ان تعاطف معهم الجيش في تلك الظروف للمزيد انظر، جعفر عباس حميدي، التطورات السياسيـــــة في العراق 1941-1953، مطبعـــــة النعمان ،(النجف،1976)،ص439.

([66])اوغلو،المصدر السابق، ص ص 440-441.

([67]) عبد الرحمن البياتي،سعيد قزاز ودوره في سياسة العراق حتى عام 1959،ط1،المؤسسة العربية للدرسات والنشر(بيروت،2001) ص 63؛الفهد،المصدر السابق،ص 458.

([68])الفهد،المصدر السابق،ص 458؛ذكر حنا بطاطو بان الحزب الشيوعي اتهم الحكومة والشركة بارتكاب المجزرة،فردت السلطات الحكومية باللوم على عناصر((خبيثة)) دون تسميتها، للمزيد انظر بطاطو،المصدر السابق،ص 283.

([69]) للمزيد عن موقف الحكومة البريطانية من حادثة اضرب وقتل عمال نفط كركوك انظر،اوغلو،المصدر السابق، ص ص 440-443.

([70]) البياتي، المصدر السابق، ص 64؛حميدي،المصدر السابق، ص 440-442.

([71]) عزيز قادر الصمانجي،التاريخ السياسي لتركمان العراق،ط1،دار الساقي،(بيروت،1999)،ص 129؛ بطاطو، المصدر السابق،ص ص 283-284.

([72]) الفهد،المصدر السابق،ص459.

([73]) المصدر نفسه،ص 465.

([74]) بقي حكمان فارس في السجن إلى ان جاءت حكومة نوري سعيد 21 تشرين الثاني 1946واطلق سراحة،للمزيد انظر المصدر نفسه،ص 467.

([75])د.ك و،ملفات البلاط الملكي-الديوان، الملف 4492 /311، تقرير نائب رئيس محكمة استئناف منطقة بغداد في قضية كاورباغي21 تموز 1946، و1، ص4.

([76])خالد عبد المنعم العاني ،موسوعة العراق الحديث"اضرب عمال نفط كركوك عمال النفط في كاورباغي"،تقديم خيرالله طلفاح، المجلد الاول،الدار العربية للموسوعات،(بغداد، 1977)، ص ص 266-267؛ الحسني، تاريخ الوزارات العراقية ،ج7،ص 121.

([77]) البياتي، المصدر السابق،ص 64،اشار وزير الداخلية فيما بعد بان ارشد العمري أراد سحب يد المقصرين الا إن السفارة البريطانية في بغداد اعترضت على ذلك فاضطر العمري للرضوخ فتم صرف النظر عن القضية، للمزيد الحسني، تاريخ الوزارات العراقية،ج7،ص 124؛اوغلو، المصدر السابق، ص 454.

([78])للتفاصيل بشأن تأسيس هذه الأحزاب ودورها في الحياة السياسية في العراق انظر،عبد الرزاق مطلك الفهد،الاحزاب السياسية في العراق(ودورها في الحركة الوطنية والقومية 1934-1958،شركة المطبوعات والتوزيع والنشر(بيروت،2011).

([79]) الفهد،تاريخ الحركة العمالية في العراق،ص ص460- 461.

([80]) ولد في بغداد عام 1897درس فيها وتخرج من كلية الحقوق،انتمى إلى حزب الاخاء الوطني عام 1930،ثم انظم إلى جماعة الأهالي عام 1933،وله الفضل في إصدار جريدة الأهالي تمهيدا لإنشاء الحزب الوطني الديمقراطي الذي أجيز عام 1946،له مواقف وطنية عدة لاسيما من قضية فلسطين والعدوان الثلاثي على مصر توفي عام 1968 بنوبة قلبية، للمزيد انظر الجادرجي،المصدر السابق،ص7 ومابعدها.

([81])خليل كنه،العراق أمسه وغده،ط1،(بيروت،1966)،ص 78؛الفهد،الاحزاب السياسية في العراق،ص 182.

([82]) الحسني، تاريخ الوزارات العراقية،ج7،ص ص 120-121؛حسن،تاريخ الطبقة العاملة في العراق،ص77.

([83]) ولد في مدينة سامراء عام 1900،وبعد إكمال دراسته انتقل إلى مدينة الكاظمية،وتوطدت علاقاته مع جعفر ابو التمن زعيم الحزب الوطني وانتمى للحزب،وانتخب في إدارة المدرسة الجعفرية عام 1925، ثم أصبح نائب لرئيس نادي المثنى عام 1935،ثم انتخب نائب عن بغداد عام 1937،وساهم في تأسيس جمعية الدفاع عن فلسطين،واشترك في تأسيس حزب الاستقلال وأصبح رئيساً له،وفي عام 1948 انتخب وزيرا للتموين،ثم عضوا في مجلس السيادة بعد ثورة 1958، توفي في عام 1984 للمزيد انظر،الزبيدي،المصدر السابق، ص 566.

([84]) محمد مهدي كبه،مذكراتي في صميم الاحداث1918-1958،منشورات دار الطليعة،(بيروت،1965)، ص ص209-211.

([85]) لجنة العمل في البترول، المصدر السابق، ص28.

([86])كاظم الموسوي ،الحركة العمالية في العراق 1945-1958، ط1، مؤسسة الجسر للدراسات والنشر،(السويد،1996)،ص 115.

([87])عزيز سباهي،عقود من تاريخ الحزب الشيوعي العراقي،ج1،(لندن،2020)،ص331؛العكام،المصدر السابق،ص ص 196-197؛الموسوي،المصدر السابق، ص115؛ Longrigg, op . cit , p.146

([88]) حسن، تاريخ الطبقة العاملة في العراق ، ص ص 77-78.

([89])لجنة العمل في البترول والكيماويات،المصدر السابق، ص 29.

([90]) مذكرات طه الهاشمي(العراق –سوريا-القضية الفلسطينية) 1942-1955،ج2،تحقيق وتقديم الدكتور خلدون ساطع الحصري،دار الطليعة للباعة والنشر،(بيروت،1978)،ص136.

([91]) الحسني، تاريخ الوزارات العراقية،ج7،ص ص130-131.

([92]) السويدي، المصدر السابق، ص432؛ الفهد ، تاريخ الحركة العمالية في العراق، ص 475.

([93])علاء جاسم محمد الحربي ،العلاقات العراقية-البريطانية 1945-1958،ط1،بيت الحكمة، (بغداد،2002)،ص 73.

([94])الحسني، تاريخ الوزارات العراقية،ج7، ص 130؛ السويدي، المصدر السابق، ص432.

([95])الحسني، تاريخ الوزارات العراقية،ج7 ،ص ص 131-132.

([96])تشارلز تريب،صفحات من تاريخ العراق منذ نشوء الدولة الحديثة وحتى أواسط 2002، ط1،الدار العرابية للعلوم،(بيروت،2006)،ص 171؛ الموسوي، المصدر السابق،ص 118.